



نشأت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٨/٢١ برئاسة القاضي السيد محمد محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلي و جعفر ناصر حسين وكرم طه محمد وكرم أحمد بيان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صلاح التميمي وميقاتيل شمشون قس نوركيس وحسين أبو أئمن المسألونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

١. التمييز - المدعي - /رجلان علي حسين وكيله المحامي هادي محسن جلم .
التمييز عليهم - المدعي عليهم - ١- وزير المالية /إضافة توظيفته وتعيينه
الموظف المحلوق علي يوسف علوان .
٢. رئيس الهيئة العامة للتقاعد /إضافة توظيفته وتعيينه
الموظف المحلوق علي يوسف علوان .
٣. مدير عام مصرف الرشيد /إضافة توظيفته - وتعيينه
الموظفة المحلوقية أسيل مهدي .

الإجراءات

دعي المدعي (التمييز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه متقاعد وأسم يستلم رواتبه التقاعدية منذ أيلول ٢٠٠٦ وان المدعي عليه فنتي /إضافة توظيفته (التمييز عليه الثاني) أصدر الكتاب المرقم (٥٧٣) في ٢٠٠٩/٦/٢١ المتضمن إيقاف صرف الرواتب التقاعدية للمدعي في انتظار أمر وان هناك من استلم رواتبه التقاعدية دون توكيل قانوني لذا طلب الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه أعلاه ، ونتيجة للمرافعة العسورية تحية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٥/٤ وبعد اضبارة (٢٤٦ق/٢٠١١) حكماً يقضي برد الدعوى ذلك أن محكمة القضاء الإداري غير مختصة بالنظر في القرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للتظلم منها أو الاعتراض عليها أو الطعن فيها إذ أن المدعي يطلب بحقوقه تقاعدية ناشئة عن تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ وحيث أن المادة (٢٠) من هذا القانون قضت بتشكيل لجنة لتدقيق قضايا المتقاعدين تتولى النظر في جميع قضايا التقاعد المعترض عليها والتاخذة عن تطبيق أحكام قانون التقاعد الموحد . طعن وكيل التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المرفوعة



٢٠١١/٨/٢٥ طقياً نفضه للتسليم الواردة فيها .

القرار

لدى التفق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن قطن التميزي واقع ضمن
العدة القانونية قرر قبوله شكلاً وادى عطف النظر على الحكم المعمول وجد أن وكيل التميز
(المدعي) اقدم هذه الدعوى مدعياً بأنه مقلاد ولم يستلم رواتبه التقاعدية منذ أيلول ٢٠٠٦
وإن المدعي عليه الثاني إضافة لواقفاته قرر إيقاف صرف رواتبه التقاعدية التي يستلمها
وإن ذلك من شأن يستلم رواتبه دون تحويل منه ، وطلب الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه ،
ونتيجة الترافعة أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٥/١ حكماً يقضي ببرد
دعوى المدعي كونها غير مختصة بنظرها ذلك أن المطالبة بالمحقوق التقاعدية تكون من
اختصاص لجنة تطبيق قضايا المتقاعدين استناد للمادة (٢٠) من قانون التقاعد الموحد رقم
(٢٧) لسنة ٢٠٠٦ وإن قرارها قبل الطعن فيه ، وحيث أن الفقرة (د) من البند (ثالثاً) من
المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٤ فسقطت بشأن تفسين
محكمة القضاء الإداري بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي لم يبين مرجع
الطعن فيها ، عليه فتكون دعوى المدعي واجبة لرد ، قرر الحكم بتسليم الحكم المعمول
القاضي بردها وتحويل التميز رسم التميز وصدر القرار بالاطلاق في ٢٠١١/٨/٢١ .

 الرئيس مهدت المحمود	 القاضي فاروق محمد السامي	 القاضي جعفر ناصر حسين
 القاضي أكرم طه محمود	 القاضي أكرم أحمد باقر	 القاضي محمد صائب الشكيباني
 القاضي يوسف صالح التميمي	 القاضي مثنى خليل شحشون أمين نوركيس	 القاضي حسين أبو الكثر

قوله صون